# الفصل الثاني

# النقد الأصولي: دراسة منهجية

## أولاً: المنهجية الأصولية والنقد الأصولي

لا شك في أن التطور العلمي للمعرفة الأصولية، منذ نشأتها، قد تأثرت بشكل كبير بأبعادها المنهجية المختلفة، التي شكلت بين الفينة والأخرى منعطفات تاريخية لهذه المعرفة، ويعود ذلك إلى أسباب عدة منها:

- أن المعرفة الأصولية أُسِّستْ في أصلها، وطبيعتها؛ استجابة لحاجة ضرورية، ووجودية لشروط الاستنباط الفقهي الذي غلبت عليه ظاهرة الاختلاف من جهة، وكذا عدم الاحتكام إلى ضوابط معينة تعصمه من الزلل من جهة أخرى.

- ثم إن إشكالية التأصيل العلمي للمعرفة الأصولية في شموليتها لم تكن محسومة بصورة قطعية متعينة قبل عهد الحضور الفوري للنّص، وزمن التشريع المباشر، بل خضعت لاجتهادات فردية ورؤى وتصورات ظنية في جانبها، الأمر الذي فتح المجال لبروز النزعة النقدية بشكل واسع عقب مرحلتها التأسيسية، لتختلف مناهجها ومسالكها في بحث الدرس الأصولي وتناول موضوعاته.

- أن ظهور النزعة المذهبية ذات التوجه الفقهي سبقت التأسيس العلمي لمنهجية البحث الأصولي، فالمذاهب الفقهية كانت قد بلغت مبلغاً من النضج والتمكين قبيل تأليف الإمام الشافعي الرسالة، وبذلك سيكون التعامل مع الرسالة بوصفها بنية منهجية أصولية تعاملاً مذهبياً، وإن عرفت قبولاً واسعاً من

حيث المبدأ والأصل، وهذا الأمر سيدعو الاتجاهات الفقهية الأخرى إلى البحث عن أسسها المنهجية التي تستثمرها في استنباط الأحكام الشرعية، كما سيبعثها على ابتكار نظرة تقويمية، تُسدَّد بالمنهج الأصولي.

كما أن إشكالية التداخلات المعرفية والمنهجية التي حصلت بين علم أصول الفقه والمعارف الأخرى كالمعرفتين الكلامية والمنطقية خصوصاً، كان لها الأثر البالغ في تطور مسيرة هذا العلم، من حيث خطابه العلمي وأساليبه المنهجية، وكذا مقاصده وغاياته، فعلم أصول الفقه الذي يفهم من دواعي تأسيسه - كباقي العلوم الوظيفية الأخرى كالنحو مثلاً- التواضع الاصطلاحي على آليات النظر ومسالك الاستنباط، والقواعد الخاصة في بيان الأحكام، ألبس منذ نشأته لبوساً جدلياً وتناظرياً أفقداه وظيفته الكبرى الغائية، وحاجياته المقصدية.

وهذه أسباب جوهرية، أعدّها المدخل الأساس في فهم إشكالية التطور العلمي الذي شهدته المعرفة الأصولية، في علاقتها مع الأبعاد المنهجية النقدية التي تحدد مسار هذا العلم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

فالنقد الأصولي، بتجلياته وأشكاله المتعددة، ظهر بوصفه نتيجة حتمية وضرورية لهذه المقدمات العلمية والتاريخية، التي أسهمت في بناء المعرفة الأصولية، ولعل حصول هذا التلازم التاريخي بين المعرفة الأصولية، والمعرفة النقدية، سيجعل الباحث في هذا المجال يلمس هذا الحس النقدي على مستويات المعرفة الأصولية كافّة، بوصفها محددات منهجية كاشفة لهذا الجانب النقدي في علم أصول الفقه.

## ثانياً: المحددات المنهجية للنقد الأصولي

يقوم النقد المنهجي في علم أصول الفقه، بشتى أبعاده وتجلياته على مستويات خمسة متداخلة فيما بينها، تشكل ناظماً معرفياً متكاملاً. ويمكن بيان هذه المحددات وفق العناصر الآتية:

- مستوى التصنيف والتأليف
- مستوى المرجعية والمذهبية

- مستوى الدراسة والنظر
- مستوى التحقيق والاستدلال
- مستوى الغاية والمقصد

فهذه المستويات الخمسة المترابطة، تُعَدُّ محددات منهجية للدراسة النقدية في علم الأصول. ومنذ نشأة التصنيف في علم أصول الفقه والاختيارات المنهجية في ترتيب الأبواب والفصول وهي تختلف من باحث لآخر، حتى نشأت مدارس متباينة في هذا الشأن، كما أن الرؤى والتصورات التي تحكم تناول موضوعاته، تتعدد منطلقاتها العقدية ومرجعياتها المذهبية حسب التكوين المعرفي للأصولي، وهذا ما سيؤثر -بلا شك أيضاً- في طبيعة الدراسة والنظر الأصوليْن، وكذا الأساليب المعتبرة في التحقيق والبحث في الآراء، والمواقف المختلفة، إضافة إلى كل ذلك يبقى محدد الغاية، أو المقصد من دراسة علم الأصول له أهميته القصوى؛ لأنه حاسم في معرفة مدى استيعاب الأصولي للمنطق العلمي والوظيفي الذي استدعت من أجله الضرورة إيجاد علم الأصول، وبنائه ابتداء.

إن هذه المحددات المنهجية ضرورية الاعتبار في أي دراسة، أو بحث، لأي علم من العلوم يشهد تطوراً تاريخياً من جانبي المادة المعرفية والخطة المنهجية، بقصد إدراك البعد النقدي فيها، لكونها معايير تكشف عن نوعية القراءة والتفسير لموضوعاته ومباحثه.

فما هي مظاهر الاعتبار المنهجي في الخطاب النقدي لعلم أصول الفقه عند الأصوليين؟ وما هي ملاحظ النقد المنهجي حسب المحدِّدات المشار إليها في المعرفة الأصولية؟

### 1. مستوى التصنيف والتأليف

إن المتصفح لأغلب الكتب الأصولية، ابتداءً من كتاب الرسالة، ومروراً بالبرهان والمعتمد والمستصفى ثم المحصول، وانتهاءً بالموافقات، وما لحقه، سيلحظ تلك الفوارق المنهجية واضحة على مستوى التصنيف والتأليف في هذا

العلم، وما أحسب أن هذا الاختلاف النوعي في ترتيب المباحث الأصولية وتقسيماتها العلمية إنما قد حصل عبثاً أو اعتباطاً، بل أملته اختيارات منهجية لكل أصولي وفق رؤيته وتصوره. كما أن هذه المنازع المتنوعة والمتعددة في التأليف لها مضامين نقدية توحي بعدم الرضى والقبول بما باتت عليه المعرفة الأصولية مستمرة، مما يتطلب تقويماً وتمحيصاً منهجياً يستجيب لحاجة كل أصولي، فالمقدمات العلمية التي أسس عليها الأصوليون إنتاجاتهم لم تكن على منوال واحد، سواء من حيث عددها أم من حيث أبعادها المنهجية. فمقدمات المستصفى الخمس ذات البعد المنطقي والبعد الوظيفي، ليست هي مقدمات الموافقات الثلاث عشرة ذات الأساس الأصولي التقعيدي والبعد المنهجي،كما أن هذين المثالين يختلفان كلياً عن مقدمات الحاصل من المحصول الست، ذات الرؤية الكلامية والبعد الجدلي، وهكذا باقي المصنفات الأخرى.

ولم ينحصر هذا الاختلاف المنهجي في العناصر المذكورة، بل لحق كل ما له ارتباط بمستوى التأليف، كمسألة الاستغناء في بعض التآليف عن جملة من مباحث لم تُقصِّر في تناولها تآليف أخرى، أو إضافة أخرى لم تكن محسوبة على علم الأصول من قبل. كما أن التقسيمات العلمية خضعت هي أيضاً لضرورات المستويات المنهجية، فنجد بعض أرباب هذا الفن قد اتجه إلى البحث في الأدلة الشرعية بعد المقدمات، ومنهم من أخرها مُقدِّماً التعريف بالأحكام الشرعية متبوعة بالحاكم والمحكوم فيه، والمحكوم عليه، وما يندرج في كل قسم من الأقسام الأربعة، والخلافات التي أثارها علماء هذا الفن في تلك الموضوعات، ومنهم من قدم المباحث اللغوية وعدّها مقدمات الدخول في الموضوع؛ ولهذا فإن كتب الأصول لم تخضع إلى نظام قارٍّ التزم به علماء الأصول، وهذا يفسر اختلاف الرؤى التي تحدد وجهة كل أصولي في التأليف والتصنيف.

وكما يطول هذا المحدِّد المنهجي غاية مباشرة أو وسيطة من التصنيف في هذا الفن، فقد تكون مقاصد لها ارتباط بتقرير جديد على ما في التآليف المتداولة، أو غاية شرح مؤلف سابق، أو اختصاره مع تضمينه إشارات نقدية

لبعض الآراء المخالفة، أو تكون جمعاً ودراسةً وتقويماً مع بيان الاختيارات الأصولية للمؤلف، أو تكون لغرض نقدي صرف للإنتاجات السابقة.

ويمكن أن نلحظ تجليات هذا المحدِّد -أيضاً- على شاكلة الصياغة المعتمدة في العنوان لبعض المؤلفات؛ إِذْ يبدو البعد النقدي واضحاً وجلياً منذ بدايات التأليف في هذا الفن، فنقرأ مثلاً «تقويم الأدلة في الأصول» لأبي زيد الدبوسي؛ وكأني به قد وقف على خلل منهجي في التعامل مع أدلة الفقه في علم الأصول. ثم «البرهان في أصول الفقه» للجويني؛ إشارة منه إلى بسط البراهين والأدلة على اختياراته الأصولية، ثم «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم؛ دلالة على ضرورة تأسيس المعرفة الأصولية على القطع والإحكام، وهكذا في باقي العناوين الأخرى.

كانت هذه بعض المؤشرات الأساس الذي يوحي بالأهمية المنهجية لمستوى التأليف والتصنيف في النقد العلمي للخطاب الأصولي.

**2. مستوى المرجعية والمذهبية**

تشكل المرجعية العقدية إحدى أهم المؤسِّسات المنهجية للمعرفة الأصولية في اتجاهها النقدي؛ لأن هذا التنوع المذهبي بالقدر الذي أسهم به في تطوير هذه المعرفة، كان له الأثر البالغ في إثراء النقد الأصولي، من تمحيص للآراء، والمواقف العلمية بين كل المدارس والاتجاهات الأصولية السائدة. ومن تجليات ذلك أن المرجعية الأشعرية لها أسسها الخاصة في البحث والدراسة، كما أنها تحكمها رؤية خاصة لموضوعات أصول الفقه ومباحثه، كمسألة أسبقية الشرع على حكم العقل في قضايا الأحكام مثلاً، وتجنبها الغوص في بعض المسائل التي تراها غير لائقة بموضوع الأصول، وبهذا الاختصاص تتمايز هذه المرجعية عن المرجعية الاعتزالية، التي تمنح العقل سلطة أوسع من سابقتها، إضافة إلى طغيان البعد الجدلي والكلامي على مباحثتها للدرس الأصولي، وهذا من دون شك سيجعل الباحث في هذه المدارس، يلمس أوجه الاختلاف بين كل اختيار مرجعي في أسلوبه النقدي، وطريقته في التحقيق والاستدلال.

أما المذهبية الفقهية فَتُعَدُّ هي الأخرى محدِّداً جوهرياً يساعد على بيان الخصائص المنهجية المرتبطة بالنقد الأصولي، وفي رأيي أن هذا الأمر يعود إلى مسألتين اثنتين:

أ - أن المذهبيات الفقهية بتنوعها وتعددها، اكتملت وازدهرت قبل نضج التصنيف المنهجي لعلم أصول الفقه. فالإمام الشافعي مؤلف الرسالة كان تلميذاً للإمام مالك، كما أن الإمام أبا حنيفة في العراق كان قد أرسى دعائم مذهبه عبر فتاويه واستنباطاته الفقهية.

ب - أن ظاهرة الاتِّباع والتقليد الفقهي، التي سادت بعد تأسيس المذاهب الفقهية، لم ترتبط بالمعرفة الفقهية فحسب، بل انتقلت إلى البحث في أصول تلك المعرفة، وأدلتها وفاء للمذهبية الفقهية، وهذا الأمر أنتج تنوعاً في مستوى المعرفة الأصولية، بعدما كان مقتصراً على المعرفة الفقهية قبل ذلك، فأصبحنا نسمع بأصول مالك، وأصول الشافعي، وأصول أبي حنيفة، والاختلافات الحاصلة بين طرق الاستنباط بينهم. إن هذا التطور الحاصل لم يحسمه ظهور رسالة الشافعي، بل إن تأليف الرسالة دفع أصحاب أبي حنيفة إلى البحث عن أصول الاستنباط لديه، ليظهر ذلك الاختلاف الأصولي في مظهرين:

أ - في مدى استثمار بعض الأصول الجديدة بين المذاهب، وخاصة الأصول المختلف فيها: كالقياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة، وسد الذرائع، وغير ذلك؛ فنجد الشافعية يتحفظون من إعمال الاستحسان والمصالح المرسلة، عكس أصوليي المالكية، إلى حد نشوب انتقادات لاذعة بينهم، كما هو الحال في البرهان للجويني الذي أخذ على مالك مغالاته في الاستصلاح.

ب - في التقديم والتأخير من حيث استثمار تلك الأصول، كتقديم القياس على خبر الواحد مثلاً، أو تقديم المصلحة على الإجماع.

اتضح إذن، من خلال ماسبق الأهمية القصوى لكل من البعد المرجعي

والمذهبي في فقه الخصائص المنهجية المعتبرة في الحظاب النقدي عند الأصوليين، فإغفال هذين البعدين في أيِّ دراسة للفكر الأصولي لن تفي بالغرض المطلوب، والفائدة المرجوة.

**3. مستوى الدراسة والنظر**

يقوم الخطاب النقدي في المعرفة الأصولية على دعامات علمية، أهمها: دقة النظر، وقوة الدراسة، ومنهجية التحليل، ذلك أن علم أصول الفقه نُعِتَ بعلم النظر أحياناً. وهذه الدعامات تستوجب من الأصوليين استحضار المعارف والآليات الكفيلة بتحقيق الغرض، لذلك ما إن بدأ علم أصول الفقه يرسم طريقه حتى وجدنا حضور الدرس اللغوي بارزاً، ثم تلاه الدرس الكلامي، لتليه بعد ذلك استعارة الدرس المنطقي.

وتختلف حدود هذا المستوى من النظر والتحليل عند الأصوليين، في جميع مجالات علم الأصول، من مصطلحات وقواعد وأصول، إما نظراً إضافياً لمباحث مغفلة، أو دراسة تجديدية لموضوعات غير محررة، أو بحثاً موسعاً في مسائل لم تُمنَحْ حقها الكافي من التحقيق.

وبناء على ما سبق، يتم الكشف عن ثوابت العملية النقدية عند الأصولي، التي تم استثمارها وإعمالها من متغيراتها التي خضعت للتغييب تارة، والتوظيف تارة أخرى.

ومن الإشكالات التي صاحبت صياغة مناهج النظر في علم أصول الفقه عبر تاريخه مسألة استعارة أصول المعارف والعلوم الأخرى في فهم الخطاب الشرعي، فما إن اشتد عود المعرفة الأصولية من حيث التدوين حتى بدأنا نلمس حضور الدرس اللغوي بقوة فيها، إلى درجة جعلت بعضاً من المهتمين يعجب من احتفاء الأصوليين به أكثر من اللغويين أنفسهم، قال الإمام الزركشي: "إن الأصوليين دققوا في فهم أشياء من كلام العرب لم تصل إليها النحاة ولا اللغويون، فإن كلام العرب متسع والنظر فيه متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة؛ التي تحتاج إلى نظر

الأصولي باستقراء زائد على استقراءاللغوي"[1]. وقال الشاطبي: "وغالب ما صنف في أصول الفقه من الفنون، إنما هو من المطالب العربية، التي تكفَّل المجتهد فيها بالجواب عنها"[2].

ولم يمرَّ وقت طويل ليفتح علم أصول الفقه بابه الواسع للدرس الكلامي بمنهجه الجدلي، وخطابه العقدي ليؤثر فيه أيما تأثير، على كل الأصعدة: أساساً، وتصوراً، ومقصداً، ولم يقف هذا التداخل العلمي عند هذا الحد، بل سيطلع علينا الإمام الغزالي عند بداية القرن السادس بنظريته المفاجئة، الداعية صراحة إلى تأسيس المعرفة الأصولية على أصول علم المنطق.

إنَّ تتبع هذه الجوانب العلمية المختلفة في الدراسة والنظر الأصوليين عند كل أصولي، يمكّن من استخلاص أهم المميزات المنهجية النقدية عنده.

### 4. مستوى التحقيق والاستدلال

بين هذا المحدِّد والذي سبقه ميثاق دقيق؛ إذ تجمعهما خاصية البحث في جميع موضوعات الأصول بصورة عامة، من حيث النظر فيها، ومن جهة التحقيق في مسائلها، بسلوك طرق معينة في الاستدلال، فإذا كان مستوى الدراسة والنظر يهم جوانب الدراسة الأصولية بشتى مجالاتها: إضافةً، أو إلغاءً، أو تجديداً، أوبتوظيف المعارف والعلوم الأخرى في البسط والبيان، فإن مستوى التحقيق والاستدلال يتحقق بالبحث في المسالك والطرق المستثمرة في النقد، والتمحيص للآراء والمواقف الأصولية الأخرى، مخالفة كانت أوموافقة، ثم يكشف هذا المستوى عن شاكلة النقد من حيث نطاقه ومجاله، ومضمونه ومقصده.

كما تظهر حدود التحقيق والاستدلال، في الأدوات المنهجية المعتمدة في النقد والتقويم، كأداة اللغة، والآليات المنطقية وأساليب الترجيح،

---

(1) أبو حيان، أثير الدين الأندلسي. **البحر المحيط**، مرجع سابق، ج1، ص9.

(2) الشاطبي. **الموافقات في أصول الشريعة**، مرجع سابق، ج4، ص84- 85.

والاعتراضات، إضافة إلى الخصائص العلمية والآداب العامة التي تميز بها الناقد الأصولي.

وعليه، فإن مستوى التحقيق والاستدلال، بوصفه محدِّداً منهجياً للنقد الأصولي، يتميز من السابق بكونه ذا طبيعة تقنية وشكلية أكثر منها معرفية، كما هو الشأن المحدّد الذي سبقه، فتحقيق المسائل يتطلب من الأصولي نظراً ثاقباً، يتمكن من خلاله تحديد محل النزاع فيها، ثم تنقيحه، ثم بيان سبب النزاع، ثم تحريره في الأخير، وكذلك الاستدلال على مذهبه الأصولي بطرقه الخاصة، مقابل رأي آخر لا يجد فيه صواباً، ويكون في ارتباط مع مسالك النظر في الرأي الآخر ودراسته، وتقويمه، وتمحيصه، للكشف عن مداخل الخطأ والزلل فيه. وهذه الأساليب ترسم أحد المعالم الأساسية في منهج النقد الذي يسلكه عالِم الأصول.

ولعلَّ من الخصائص المنهجية في النقد الأصولي، استعمال الأساليب الحجاجية، والحوارية، كعبارة الفنقلة: "فإن قيل"، ثم إيراد جملة من الاعتراضات، إما تكون حقيقية أو وهمية، وكذا التساؤلات الاستفهامية، وإلحاق المثال بالمقال.

**5. مستوى الغاية والمقصد**

لا يمكن الحديث عن المنهجية العلمية في النقد الأصولي دون الوقوف عند المحدد الغائي والمقصديِّ الذي يقرب الدارس من معرفة الدوافع العلمية التي كانت وراء البحث الأصولي عند عالم الأصول، وتتمثل الأهمية المنهجية في هذا المحدِّد في أمور أساسية:

أ - التعرف على التصور العلمي الذي يحكم الأصولي تجاه هذا العلم، ورؤيته الخاصة للبعد الوظيفي الذي أقيم لأجله عمران علم الأصول.

ب - الوقوف عند التعليل المناسب لقضايا المنهج العام الذي اعتمده في ترتيب المباحث، أو إضافتها، إو إزالة أخرى.

قدرة الباحث على تمييز الجوانب الموضوعية في عملية النقد الأصولي من التي خضع فيها للتأثير المذهبي.

وطرق الكشف عن البعد الغائي والمقصدي في النقد الأصولي، تمر عبر البحث في جوانب أساسية:

أ - البحث في بواعث النقد الأصولي؛ أي الدوافع العلمية الذاتية أو المذهبية أو غيرها، التي أسهمت في إقدام الأصولي على ممارسة النقد الأصولي.

ب - النظر في أهم أهداف الدرس الأصولي؛ أي حدود اعتماد المنهج النقدي، هل هي أهداف تقويمية للمعرفة الأصولية أو تمحيصية لها؟ أو هل يرغب الأصولي في تطوير هذه المعرفة وتأسيسها من جديد، بشكل يستجيب لبعدها الوظيفي؟

جـ - استجلاء كليات النقد الأصولي؛ أي تلك النواظم المعرفية التي تنتظم فيها كل المباحث، والموضوعات المبسوطة بالدرس والتحليل.

د - محاولة بيان علاقة الدرس الأصولي بأبعاده الوظيفية؛ أي البحث في مدى حضور الجانب الفقهي التطبيقي لأصول الأدلة، إضافة إلى حدود الاهتمام بالبعد التنزيلي المقاصدي للأحكام المستنبطة.

obeikan.com